

السعدي والصهيوني وارتahan جثامين الشهداء .. تجارة اعضاء أم استشفاء؟!

* جمال حسن

ثماني سنوات عجاف على الشعب شهدت أبشع أنواع البطش بالمعارضين والعلماء والمفكرين والنشطاء، لم يشهد له مثيل سوى على عهد عبد العزيز الذي دمر البلاد وقتل العباد بحثاً عن السيطرة الكاملة على الجزيرة العربية وثرواتها بمساعدة الاستعمار البريطاني الخبيث.

انها سياسة بطش المحتلين الطغاة ضد اصحاب الأرض الأصليين شهدتها بعض دول العالم مثل أمريكا وكندا من قبل، فيما الأمر ذاته مستمر منذ القرن الماضي وحتى كتا بتنا لهذه السطور في الحجاز ونجد وفلسطين المحتلة بشكل لا يتصوره العقل البشري ولا يتحمله كل صاحب ضمير.

فأرقام الاعدامات والاغتيالات الميدانية تسير بسرعة، وسلسلة الاعتقالات والإعدامات العلنية والسرية الجماعية منها والفردية باتت حديث المراقبين لسلطتي الاحتلال الصهيوني والسعدي حيث فاق الأخير قرينه الأول بالإجرام عدة مرات وتجاوزت حالات الاعدام الى أكثر من 1120 شخصاً غالبيتهم من الأبراء الذين طالبوا بتحسين أوضاع البلاد منذ بدء العهد السلماني وحتى يومنا هذا وفق أرقام رسمية.

لكن ما يؤلم أكثر من سلسلة الإعدامات الممنهجة وعلى الهوية، أنه حتى جثامين الشهداء الطاهرة لم تسلم من أعمالهم الشريرة، والقدرة، فلم يكتفوا بإعدام أبنائنا سراً وعلانية، وفي المعتقلات، وفي الميادين والحواجز الأمنية، بل يحتجزون جثامينهم الطاهرة غاية في نفس حكام الظفريان والفرعنة، وفي انتهاك صارخ لكل القيم والأعراف الدولية والإنسانية.

لقد باتت سياسة احتجاز جثامين القتل والمعذومين من قبل سلطات الاحتلال وحكومات بلدانهم خرقاً واضحاً وصريحاً لاتفاقية جنيف الثالثة والرابعة، أمر متداول دون خوف من أية عواقب دولية لهذا الانتهاك الصارخ حيث لا أدنى صاغية لعويل وصراخ ومطالبات ذوي الضحايا الذي ترهبهم السلطات السعودية وقوات الاحتلال الصهيوني.

وفي هذا الإطار شنت المنظمة الأوروبية - السعودية لحقوق الإنسان هجوماً لاذعاً على استمرار السعودية في سياسة احتجاز جثامين معتقلين الرأي لديها، وكتبت في تغريدة لها عبر توبيتر أنه "لا شك" أن احتجاز الجثامين من أكثر السُّنن ظلماً في العهد السلماني؛ فيما لجنة الدفاع عن الأسرى الفلسطينيين تشير إلى الإجرام ذاته مشيرة إلى استمرار الكيان الصهيوني باحتجاز جثامين أكثر من 390 فلسطينياً.

فيما يشير المراقبون إلى أن السلطات السعودية ومنذ مجررة الاعدام الجماعي في يناير 2016 التي ذهب فيها خيرة الأحرار، تراكم احتجازها جثامين المعذومين في السجون وحتى تلك التي يتم اغتيالها في الشوارع أو يتم تغييبها عن ذويها للتجاوز المئات جثماناً وفق مصادر موثقة والتي أكدت أن الرقم يفوق ذلك بكثير.

انها جريمة حرب وفق القانون الدولي تضاف إلى الأسباب الواهية والمزيفة من وراء صدور أحكام القتل الإعدامات المتواتلة في مملكة الرعب والموت على بدآل سعود وجلاوزتهم، كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى على يد الصهاينة المحتلين.

إصرار السلطات السعودية والصهيونية على إحتجاز الجثامين يطرح سؤال ملح كثيراً وهو: هل الهدف هو سرقة الأعضاء البشرية؟ لتأتي الإجابة سريعة، أن السلطات الإرهابية تمارس كل الأفعال القدرة؛ فيما وثائق دامغة تؤكد الهدف من ذلك باعتبارها تجارة مربحة كثيراً و"بن سلمان" لا ينوي الإستغناء عنها كما هو شأن الاحتلال الصهيوني المشهور بهذه التجارة عالمياً ومنذ عقود طويلة.

فقد كتبت الدكتورة منيرا فايس الطبيبة الصهيونية والخبيرة في علم الإنسان في كتاب لها حول سرقة أعضاء الشهداء الفلسطينيين، أنه "خلال وجودي في معهد أبو كبير للطلب الشرعي في تل أبيب شاهدت كيف كانوا يسرقون أعضاء أجساد الفلسطينيين القتلى ويبيعونها، أنها تجارة مربحة للغاية".

وفي مملكة سطوة آل سعود، يروي بعض ذوي الشهداء والمقتولين أنهم شهدوا سرقات لأعضاء من الجثث التي استلموها من قرنبيات، وجلداً، وصدر مفتوحة؛ حيث وضعوا مكان القرنيات شيئاً بلاستيكياً، فيما أخذوا من

جلد الظهر بحيث لا ترى العائلة بسهولة ذلك.

وبثت القناة الصهيونية الثانية في 23 نوفمبر 2015 تحقيقاً صحا فياً يكشف قيام معهد الطب العدلي الصهيوني، بسرقة أعضاء من جثامين الشهداء الفلسطينيين التي تحتجزها دولة الاحتلال. فيما نشرت شبكة (CNN) الأمريكية تقريراً كشفت فيه النقاب عن معطيات جاء فيها أن كيان الاحتلال تعتبر أكبر مركز عالمي لتجارة الأعضاء البشرية بشكل غير قانوني.

ولم يعد الاحتلال الصهيوني اليوم الكيان الوحيد عالمياً متبحراً في سرقة وتجارة أعضاء الشهداء والقتلى، حيث باتت السلطات السعودية سابقة في هذا الأمر وتنافس تل أبيب و نايفادو (عاصمة بورما) في الأسواق العالمية بعرضها أعضاء قتلوا المسلمين بأثمان مغربية، وفق مصادر لمنظمات حقوقية دولية.

والى جانب ارتفاع أرقام الإعدامات المنفذة في مملكة الموت، فإن السلطات السعودية ابتدعت نهجاً مستجداً في احتجاز جثامين المعدومين من أجل ترهيب عوائلهم وأقاربهم وسائل من توسيس له نفسه في المطالبة بحرية الرأي والتعبير والعدالة والمساواة ولقمة العيش الشريفة.

لقد بات سجل النظام السعودي الخاص بإعدام المواطنين خطيراً جداً، وأنّ استرخاص الحياة الإنسانية بسطوة السلطة الاستبدادية للأسرة السعودية الحاكمة من خلال قضاء مسيس ومحاكمات جائرة تنعدم فيها الشفافية وتفتقر لأبسط مقومات العدالة، ثم ارتهان جثامين المعدومين ظلماً وجوراً يكشف فطاعة ما يتعرض له أبناء الوطن من جرائم وانتهاكات من قبل النظام وأجهزته الأمنية.

السلطات السعودية القابعة على رقاب شعبنا المغلوب على أمره ترفض تسلیم جثامين الشهداء ممن قضوا في عمليات الإعدام الوحشية العديدة التي ارتكبتها، وتُحاول السلطات التعامل مع الشهداء على أنه لم يكن لهم وجودٌ أصلاً، متوجهةً بأنها عبر إخفاء جثامين الشهداء ستُنسى ذويهم الظلم الذي تجرّعوه.

فبعد كل جريمة يليق بها وصف المجردة، يحاول النظام السعودي السفاح طمس وإخفاء آثار جريمته، محاولاً تغييب ما حصل عن ذاكرة الناس، وذلك عبر احتجاز وإرتهان جثامين المعدومين، طناً منه أنه بهذا تُنسى جريمته، لكن غالباً ليس هناك جريمة كاملة، ثمة دائماً ما ينطق موجّهاً أصابع الاتهام نحو المجرم.

ويقول المراقبون أن الحاكم مهما كان متجرداً وجائراً، فإنه يدرك أن غضب الشعب المظلوم إذا تأجّج سيقتلعه من جذوره، لذا يتجرّب هذا الغضب ويخشاه. وهذا ما يحاول النظام السعودي فعله، إذ يخشى تسليم جثامين الشهداء خوفاً من طوفان مسيرات التشبيع التي ستملأ الشوارع والأرقة، وخشيّةً من الحزن والغضب اللذين إذا امتصجاً سيشكلان انفجاراً لا تُدرِك تبعاته.

لا يقتصر استياد الكيان السعودي المحتل على الامتناع عن تسليم الجنائز، بل يمنع أهالي الشهداء من إقامة مراسيم العزاء، وبذلك يكون "بن سلمان" وسلطته قد خطفوا أرواح المعتقلين بعد أن سرقوهم أعواماً من أعمارهم، حرموهم وذويهم من لحظة وداع قبل الرحيل، ثم حرموا أهاليهم حتى السلوى الوحيدة المتبقية لهم، وهي زيارة قبور أبنائهم.

وكتب أحدهم يقول "لا بد من أن نذكر الطاغية المجرم ابن سلمان من أن جرائمه وأسرته المتوجّحة طيلة أكثر من قرن لن تُنسى، ولن يطويها النسيان، وأصابع الاتهام والإدانة ستبقى موجّهة نحوهم أبداً، فذكرى جميع الشهداء المظلومين ستنطق وتفضح وحشيتهم كل يوم، وكل ما حاولوا إخفاء الشهداء أكثر، زادت ذكراهم رسوحاً واتّقاداً".